المعهد العربي للتخطيط
الكويت
KUWAIT
ARAB PLANNING INSTITUTE

دليل المؤشرات التنموية الدولية وقواعد البيانات

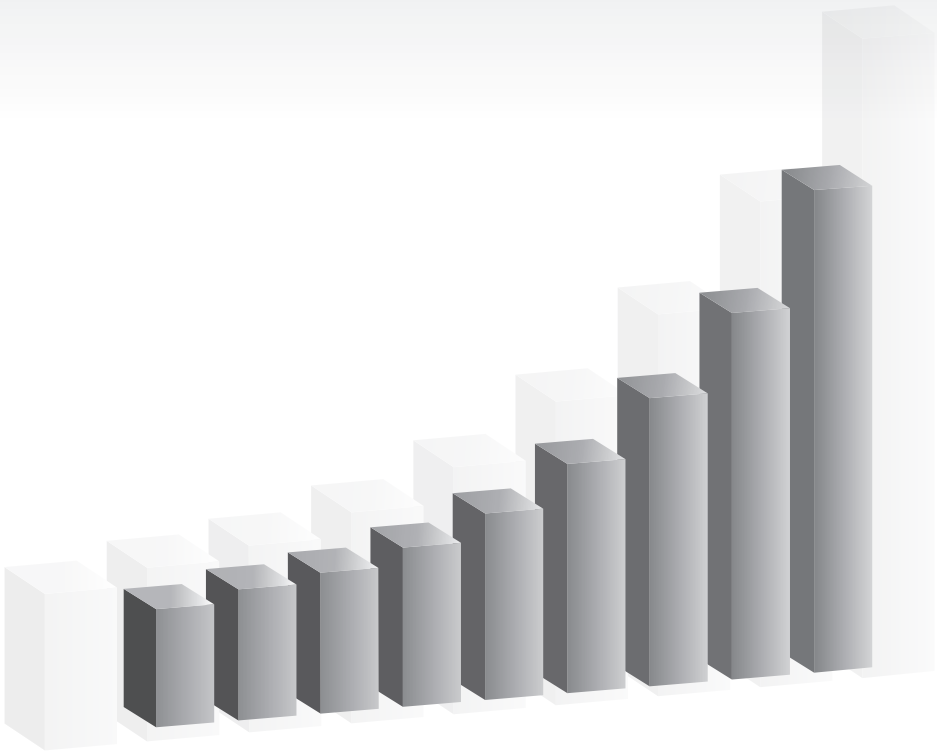

المعهد العربي للتخطيط

ARAB PLANNING INSTITUTE

دليل المؤشرات التنموية الدولية وقواعد البيانات

الطبعة الأولى

إبريل 2019

مقدمة

تصدر العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية والاقليمية وبشكل دوري عدداً من التقارير والمؤشرات وقواعد البيانات حول القضايا الاقتصادية والمالية والبيئية والاجتماعية، وذلك بهدف استعمالها من طرف واضعي الخطط والسياسات التنموية والمهتمين بالشئون الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي والمستثمرين ووكالات التصنيف الدولية. إن إعداد هذه التقارير والمؤشرات يقوم على منهجيات ومفاهيم إحصائية موحّدة تسهل دراسة وتقييم أداء الدول من فترة إلى أخرى وبالمقارنة مع بقية دول العالم.

وفي إطار جهود المعهد العربي للتخطيط لنشر الفكر التنموي لدى العاملين في الجهات الحكومية وغير الحكومية، والمهتمين بشؤون البحث والتطوير والدراسات المقارنة، عمل المعهد على إعداد «دليل المؤشرات وقواعد البيانات الدولية»، بهدف التعريف بأبرز المؤشرات التنموية وقواعد البيانات الدولية وأهدافها، وكذلك بيان المؤسسات والمنظمات التي تقوم بإصدارها والمنهجيات التي تتبعها، ومواقعها الإكترونية، إضافة إلى بعض الملاحظات المنهجية حولها.

وتجدر الإشارة إلى أن العديد من هذه المؤشرات تتعرض لانتقادات من قبل الخبراء والمختصين من حيث منهجياتها وأساليب حسابها ودقة البيانات التي تستند اليها وبالتالي نتائجها. وتطول هذه الانتقادات أيضا دقة اختيار المتغيرات والمؤشرات الرئيسية أو الفرعية، و توزيع الأوزان النسبية المخصصة للمؤشرات الفرعية، كما تشمل الإنتقادات مصادر المعلومات المستخدمة في حساب المؤشرات، والتي تعتمد في كثير من الحالات على مسوحات ميدانية واستطلاعات للرأي، وهي طريقة تقوم نتائجها على الذاتية والانطباع مما يعرضها للعديد من الإنتقادات والتشكيك بمصداقيتها. وتؤكد هذه الانتقادات على أن عدم سلامة المنهجية وضعف مصداقية البيانات قد يؤدي إلى وجود أخطاء في

حساب القيم الحقيقية للمؤشرات مما قد ينعكس على تصنيف وترتيب الدول وكذلك ضعف السياسات والقرارت المستندة عليها.

من ناحية أخرى، تعتمد بعض التقارير في حساب مؤشراتها وترتيب الدول وفقاً لهذه المؤشرات على بيانات وإحصاءات ومعلومات مستمدة من تقارير أخرى، وهي أصلاً عُرضة لانتقادات مستمرة حول دقتها ومصداقيتها. فعلى سبيل المثال، فإن مؤشر «التنافسية العالمية» الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي يستند جزئياً إلى بيانات تقرير «ممارسة أنشطة الأعمال» الصادر عن مجموعة البنك الدولي فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة في تطوير الأعمال، في الوقت الذي تعرّضت منهجية ونتائج هذا التقرير لانتقادات على مستوى العالم.

على الرغم مما تتعرض له هذه المؤشرات من انتقادات عديدة، إلا أنها أصبحت مرجعا أساسياً وضروريا للحكومات وللمستثمرين ومنظمات الأعمال والقطاع الخاص في العالم، وهو ما دفع المعهد العربي للتخطيط إلى إصدار هذا الدليل للتعريف بأهم هذه المؤشرات بالاضافة الى أهم قواعد البيانات الدولية. وقد تم تصنيف هذه المؤشرات في عدة محاور على النحو التالي: (1) التنمية البشرية، (2) بيئة الأعمال، (3) التنافسية والعولمة، (4) الحوكمة والشفافية، (5) المعرفة والابتكار.

قائمة المحتويات

	المؤشر / قاعدة البيانات	الجهة	الإصدار
	1. المؤشرات		
	1.1 مؤشرات التنمية البشرية		
1	مؤشر التنمية البشرية Human Development Index	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	سنوي
2	مؤشر الفقر متعدد الأبعاد Global Multidimensional Poverty Index	مبادرة أكسفورد للتنمية البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	سنوي
3	الفجوة بين الجنسين The Global Gender Gap	المنتدى الاقتصادي العالمي	سنوي
4	مؤشر رأس المال البشري Human Capital Indicator	البنك الدولي	سنوي
5	مؤشر الأمن الغذائي العالمي Global Food Security Index	وحدة ايكونوميكس للمعلومات	سنوي
6	مؤشر السعادة العالمي World Happiness Index	شبكة تنمية الحلول المستدامة التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة	سنوي
	2.1 مؤشرات بيئة الأعمال		
7	مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال Ease of Doing Business Index	مجموعة البنك الدولي	سنوي
8	مؤشر ريادة الأعمال العالمي Global Entrepreneurship Index	المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية	سنوي
9	مؤشر الحرية الاقتصادية Economic Freedom Index	مؤسسة «هيريتج فاونديشن»	سنوي
	3.1 مؤشرات التنافسية والعولمة		
10	مؤشر التنافسية العالمي Global Competitiveness Index	المنتدى الاقتصادي العالمي	سنوي
11	مؤشر التنافسية Competitiveness Index	المعهد الدولي للتنمية الإدارية (International Institute for Management Development)	سنوي

	المؤشر / قاعدة البيانات	الجهة	الإصدار
12	مؤشر التنافسية الصناعية Competitive Industrial Performance Index	منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة (اليونيدو)	سنوي
13	مؤشر العولمة Globalization Index	المعهد السويسري للاقتصاد	سنوي
14	مؤشر الأداء اللوجستي Logistics Performance Index	مجموعة البنك الدولي	سنوي
15	وكالات التصنيف الائتماني Credit rating agencies	ستاندرد وبورز موديز فيتش	سنوي
4.1 مؤشرات الحوكمة والشفافية			
16	مؤشر الحوكمة العالمي Global Governance Indicator	البنك الدولي	سنوي
17	مؤشر مدركات الفساد Corruption Perception Index	منظمة الشفافية الدولية	سنوي
18	مؤشر الحكومة الإلكترونية E-Government Index	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة	سنتين
19	مؤشر الموازنة المفتوحة Open Budget Index	شراكة الموازنة الدولية	سنوي
5.1 مؤشرات المعرفة والابتكار			
20	مؤشر اقتصاد المعرفة Knowledge Economy Index	معهد البنك الدولي مجموعة البنك الدولي	سنوي
21	مؤشر الابتكار العالمي Global Innovation Index	جامعة كورنيل والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (الإنسياد) والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)	سنوي
22	مؤشر المعرفة العالمي Global Knowledge Index	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسّسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة	سنوي
23	مؤشر الأمن السيبراني Global Cybersecurity Index	الاتحاد الدولي للاتصالات	سنوي
2. قواعد البيانات			
1	مؤشرات التنمية العالمية World Development Indicators	مجموعة البنك الدولي	

	المؤشر / قاعدة البيانات	الجهة	الإصدار
2	قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية UNCTAD Statistics	مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (الأونكتاد)	
3	قاعدة بيانات مسح المشروعات Enterprise Survey	مجموعة البنك الدولي	
4	بوابة التنمية العربية Arab Development Portal	بوابة التنمية العربية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	
5	قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي IMF Data Base	صندوق النقد الدولي	
6	قاعدة بيانات احصاءات منظمة التجارة الدولية World Trade Organization Data base	منظمة التجارة الدولية	
7	قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية International Labor Organization Statistics	منظمة العمل الدولية	
8	قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD Statistics Data Base	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	
9	قاعدة بيانات إحصاءات منظمة الأغذية العالمية Food and Agricultural Organization (FAO) Database	منظمة الأغذية العالمية	
10	قاعدة بيانات منتدى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة SME Finance Forum Database	منتدى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
11	قاعدة بيانات أطلس أهداف التنمية المستدامة The Atlas of Sustainable Development Goals	مجموعة البنك الدولي	
12	قاعدة البيانات الجزئية المفتوحة Open Access Micro Data Initiation (OAMDI)	منتدى البحوث الاقتصادية	
13	قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة الخارجية COMTRADE	الأمم المتحدة	
14	قاعدة بيانات أطلس التعقيد الاقتصادي The Atlas of Economic Complexity	جامعتي Harvard وMIT	

1. المؤشرات

1.1 مؤشرات التنمية البشرية

مؤشر التنمية البشرية

Human Development Index

نبذة عن المؤشر

مؤشر التنمية البشرية (Human Development Index, HDI) هو مؤشر مركب يصدره برنامج الأمم المتحدة الانمائي بشكل سنوي منذ عام 1990، ويقيس مستوى التنمية البشرية في الدول والمكونة من الدخل والصحة والتعليم، ويقوم المؤشر على منهجية ترى أن التنمية تتمثل في توسيع قدرات وخيارات البشر.

الجهة المسؤولة عن قاعدة البيانات والموقع الإلكتروني

يصدر مؤشر التنمية البشرية سنوياً عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP منذ عام 1990.

يمكن تحميل البيانات واستخدام قاعدة البيانات عبر الموقع الإلكتروني:

www.hdr.undp.org/data

منهجية المؤشر

مؤشر التنمية البشرية هو متوسط هندسي لمتوسط الإنجاز في الأبعاد الرئيسية للتنمية البشرية والمتمثلة في مستوى الصحة والتعليم والمعيشة. ويتم قياس الصحة حسب العمر المتوقع عند الولادة، ويتم قياس التعليم من خلال عدد سنوات الدراسة للبالغين وسنوات الدراسة المتوقعة للأطفال في سن الالتحاق بالمدرسة، ويقاس مستوى المعيشة بإجمالي الدخل القومي للفرد. واستناداً إلى هذا المؤشر يتم تصنيف الدول الى أربع مجموعات على النحو التالي:

- دول ذات تنمية بشرية مرتفعة جدا عندما تكون قيمة المؤشر بين 0.8 و1.
- دول ذات تنمية بشرية مرتفعة عندما تكون قيمة المؤشر بين 0.7 و 0.79.
- دول ذات تنمية بشرية متوسطة عندما تكون قيمة المؤشر بين 0.55 و 0.69.

- دول ذات تنمية بشرية ضعيفة عندما تكون قيمة المؤشر بين 0 و0.549.

ملاحظات حول المؤشر:

يسمح مؤشر التنمية البشرية بتقييم جزء من متطلبات التنمية البشرية الواسعة. بالاضافة الى ذلك، فانه لا يعكس عدم المساواة في الدخل والفقر والقدرة على النفاذ الى التعليم والصحة والتفاوت بين الجنسين، وهذا ما دفع معدوا تقرير التنمية البشرية في عام 2010 الى مراجعة المؤشر واقتراح مؤشر التنمية البشرية المعدل بعدم المساواة Inequality-adjusted Human Development Index.

مؤشر الفقر متعدد الأبعاد

Multidimensional Poverty Index

نبذة عن المؤشر

يصدر هذا المؤشر بالتعاون بين مبادرة أكسفورد للتنمية البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 2012. ويقيس هذا المؤشر الفقر المتعدد الأبعاد إستناداً إلى ثلاثة أبعاد أساسية على مستوى الأسر والتي تتضمن التعليم والصحة ومستوى المعيشة، وبالنظر إلى هذه العوامل والأبعاد يمكن رسم صورة شاملة عن واقع الفقر بابعاده المختلفة بدلاً عن قياس فقر الدخل فقط.

الجهة المسؤولة عن قاعدة البيانات والموقع الإلكتروني

تم تصميم هذا المؤشر بالتعاون بين مباردة أكسفورد للتنمية البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ويمكن تصفح وتحميل بيانات المؤشر عبر العنوان الالكتروني التالي :

www.hdr.undp.org

منهجية المؤشر

يتألف دليل الفقر المتعدد الأبعاد الإقليمي من ثلاثة أبعاد، وهي الصحة والتعليم والمستوى المعيشي، والتي تتفرع في عشرة مؤشرات:

1 - **الصحة:**

التغذية

وفيات الأطفال

2 - **التعليم:**

الإنتظام في المدارس

سنوات الدراسة

3 - مستوى المعيشة:

المرافق الصحية الملائمة

مياه الشرب الآمنة

توفر الكهرباء

توافر مسكن ملائم

وقود الطهي النظيف

توفر تجهيزات

نسبة الفقراء: هي نسبة السكان الذين يعيشون في أسر معيشية فقيرة، سواء كانت تعاني من الفقر أم الفقر المدقع، إلى إجمالي السكان. أما فقر الأطفال، فيعرف نسبة الفقراء بأنها نسبة الأطفال الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد الى إجمالي الأطفال في تعداد السكان.

شدة الفقر: هي عبارة عن متوسط مستوى حرمان الأشخاص المصنفين كفقراء، والذي يحتسب من خلال جمع أوزان مؤشرات الحرمان لجميع الفقراء ثم قسمة حاصل الجمع على العدد الإجمالي للفقراء. أما في دليل فقر الأطفال، فتمثل شدة الفقر متوسط عدد أبعاد الحرمان لدى الأطفال المصنفين كفقراء، والذي يَمَّثل كنسبة من العدد الكلي لأبعاد الحرمان.

مؤشر الفجوة بين الجنسين

The Global Gender Gap Index

نبذة عن المؤشر

مؤشر الفجوة بين الجنسين العالمي والذي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) بشكل سنوي، ويخدم كإطار مخصص لادراك وقياس حجم التفاوت القائم بين الجنسين في العالم ومتابعة تقدمها من خلال عدد من المعايير الاقتصادية، والسياسية، والتعليمية والصحية. ويقوم المؤشر بترتيب البلدان على سلم مقاييس يسمح بعقد مقارنات بين مختلف المناطق ومختلف فئات الدخل. وقد صمم المؤشر لفتح النقاش ونشر الوعي حول التحديات التي تفرضها الفجوة بين الجنسين وتعريف العالم بالفرص الممكنة للحد من هذه الفجوة.

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر والموقع الإلكتروني

يصدر هذا المؤشر سنوياً في تقرير من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي .

ويمكن قراءة التقرير وتصفح بيانات المؤشر عبر العنوان الإلكتروني التالي :

www.weforum.org

منهجية المؤشر

يتناول المؤشر أربعة مجالات شاملة لعدم المساواة بين الرجال والنساء في 130 اقتصاد حول العالم، وأكثر من 93٪ من سكان العالم من خلال قياس:

1 - **المشاركة الاقتصادية والفرص** - النتائج على الرواتب، مستويات المشاركة والحصول على فرص العمل التي تتطلب مهارات عالية.

2 - **التحصيل العلمي:** الحصول على التعليم الأساسي ومستوى أعلى.

3 - **التمكين السياسي:** التمثيل في هياكل صنع القرار.

4 - **الصحة والبقاء على قيد الحياة:** متوسط العمر المتوقع ونسبة الإناث والذكور.

ملاحظات حول المؤشر:

يواجه المؤشر قيوداً عديدة، أهمها الأخذ بالإعتبار التمثيل النيابي الوطني واستبعاد التمثيل على المستوى المحلي. كما تفتقر بيانات العمل لإحصائيات حول فرص العمل والدخل والعمل غير المدفوع الأجر.

مؤشر رأس المال البشري

Human Capital Index

نبذة عن المؤشر

يصدر مؤشر راس المال البشري عن مجموعة البنك الدولي منذ عام 2015 وبشكل سنوي. يحدد هذا المؤشر مقدار مساهمة الصحة والتعليم في الإنتاجية المتوقع أن يحققها الجيل القادم من العمال. ويُمكِّن هذا المؤشر مختلف الدول من تقييم مدى نجاح أو إخفاق سياساتها وبرامجها الرامية إلى تنمية مواردها البشرية والعناية برأسمالها البشري كمًّا وكيفًا من أجل تعزيز النمو الاقتصادي.

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر والموقع الإلكتروني

يصدر هذا المؤشر عن مجموعة البنك الدولي بشكل سنوي.

يمكن تصفح بيانات المؤشر عبر العنوان الإلكتروني التالي :

www.albankaldawli.org/ar/publication/human-capital

منهجية المؤشر

يتألف المؤشر من ثلاث مكونات أساسية وهي: احتمال البقاء على قيد الحياة، التعليم المتوقع (سنوات الدراسة)، الصحة. ويندرج تحت هذه المكونات الثلاث الرئيسية ستة مؤشرات على النحو التالي:

المكون الأول: البقاء على قيد الحياة، ويقاس من خلال احتمالية العيش حتى سن السن الخامسة.

المكون الثاني: التعليم المتوقع (سنوات الدراسة)

1. عدد السنوات الدراسية المتوقعة
2. درجات الاختبارات المنسقة (مؤشر جودة التعليم)
3. سنوات الدراسة المعدلة بمعدل التعلّم

المكون الثالث: الصحة وتقاس من خلال النمو الصحي:

1. الأطفال دون سن الخامسة غير المصابين بإعاقة النمو
2. معدل بقاء البالغين على قيد الحياة.

مصادر المعلومات:

يغطي المؤشر بيانات 157 بلداً حول العالم استنادا إلى المصادر التالية: اليونسكو (UNESCO Institute for Statistics)، الاختبارات العالمية للرياضيات والعلوم مثل:

(Trends in International Maths and Science Study) (TIMSS), Progress in International Reading Literacy Study (PIRLS), and Programme for International Student Assessment (PISA), Regional Testing Programs (LLECE, SACMEQ, PASEC).

بالإضافة إلى شعبة السكان بالأمم المتحدة (UN Population Division) واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي (The UNICEF-WHO-World Bank).

ملاحظات حول المؤشر:

من بين الإنتقادات الموجّهة لهذا المؤشّر وجود ثلاثة إشكاليات رئيسية قد تجعله أداة غير مناسبة للتأكيد على أسبقية التعليم في ميزانيات التعليم الوطنية:

1) لا يُركّز المؤشر على التعليم من منظور الحقوق الأساسية للإنسان، ولكن من المنظور الاقتصادي للاستثمار في التعليم باعتبار المردود المالي له، مما يقلّل من شأن التعليم ويجعله مدخلاً فقط من مدخلات الرفاهية وليس حقاً أصيلاً من حقوق الإنسان.

2) عدم التعاون بين المنظمات الدولية في بيانات التعليم حيث يُعتبر إصدار هذا المؤشر تكرارا لجهود تقوم بها منظمات دولية أخرى مثل الأمم المتحدة التي تصدر مؤشر التنمية البشرية ومنظمة اليونسكو UNESCO والتي تصدر مؤشرات مماثلة وهي الجهة المسؤولة دولياً عن متابعة ومراقبة أداء البلدان العالمية في تحقيق هدف التنمية المستدامة الرابع (التعليم).

3) تُركّز بعض البلدان على تحسين النتائج الظاهرية للمؤشرات دون بذل جهد لإصلاح المعضلات الأساسية في التعليم، حيث أن الترتيب التنافسي بين

البلدان يقوم على نتائج الاختبارات الإحصائية وليس على الجهود المبذولة في تطوير التعليم.

يُشار في هذا الإطار إلى أن الهند رفضت نتائج مؤشر رأس المال البشري (2018) مبررة ذلك بوجود ضعف في المنهجية وفجوات كبيرة في البيانات. كما أن المؤشر يحاول قياس النتائج (مثل مؤشر البقاء على قيد الحياة لعكس الأحوال الصحية في الدولة) دون النظر إلى العمليات والمعالجات التي تقوم بها الدولة، حيث يتطلب تحسن مؤشرات البقاء على قيد الحياة مرور وقت طويل.

وعند مقارنة مؤشر رأس المال البشري مع مؤشر ممارسة الأعمال نجد أن الأخير يُركّز على العمليات التي تساعد على ممارسة الأعمال، بينما يركّز الأول على نتائج مؤشرات الصحة والتعليم. كما أشارت الهند إلى المؤشرات ذات التغير البطيء، مثل مؤشرات رأس المال البشري، لا تعكس الجهود والمبادرات التي تتخذها الدول النامية في تحسين أوضاع رأس المال البشري.

مؤشر الأمن الغذائي العالمي

Global Food Security Index

نبذة عن المؤشر

يصدر مؤشر الأمن الغذائي العالمي من قبل وحدة ايكونوميكس The Economics Study Unit إنتليجنس للأبحاث منذ عام 2012 وبشكل سنوي. ويعتبر المؤشر بمثابة نموذج لقياس كمي ونوعي ديناميكي يقيس العوامل الدافعة للأمن الغذائي في كل من البلدان النامية والمتقدمة. ويستند المؤشر إلى أربعة معايير أساسية، تتمثل في مدى توافر الغذاء، والقدرة على تحمل تكاليف الغذاء، فضلاً عن معيار الجودة والسلامة، والموارد والنظم الغذائية والمرونة، ينبثق عن هذه المعايير 28 مؤشرا فردياً.

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر والموقع الإلكتروني

يصدر هذا المؤشر سنوياً من قبل وحدة ايكونوميكس وحدة إيكونوميست إنتليجنس للأبحاث.

ويمكن قراءة التقرير وتصفح بيانات المؤشر عبر العنوان الإلكتروني التالي :

www.foodsecurityindex.eiu.com

منهجية المؤشر

المؤشر ينتج عن نموذج قياس كمي ونوعي ديناميكي، تم إنشاؤه من 28 مؤشرا فردياً، يقيس العوامل الدافعة للأمن الغذائي في كل من البلدان النامية والمتقدمة. ويستند المؤشر إلى أربعة معايير أساسية، تتمثل في مدى توافر الغذاء، والقدرة على تحمل تكاليف الغذاء، فضلاً عن معيار الجودة والسلامة، والموارد والنظم الغذائية والمرونة.

مؤشر السعادة العالمي

World Happiness Index

نبذة عن المؤشر

يصدر سنوياً عن شبكة تنمية الحلول المستدامة التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، وهو مؤشر مركب يقيس تقييم الفرد لمستوى المعيشة والرضا عن الحياة، وذلك من خلال استطلاع للرأي تنظمه الشبكة حول مدى شعور الأفراد بالسعادة والرضا في حياتهم، بالاستناد إلى مؤشرات محددة مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط العمر المتوقع، بالاضافة إلى مؤشرات أخرى مثل الأمان الاجتماعي والفساد وحرية تقرير الخيارات في الحياة.

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر والموقع الإلكتروني

يصدر سنوياً عن شبكة تنمية الحلول المستدامة التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة

يمكن تصفح وتحميل بيانات المؤشر عبر العنوان الالكتروني التالي :

www.worldhappiness.report

منهجية المؤشر

يعتمد المؤشر على استطلاع شركة جالوب العالمية الذي يستند على سؤال واحد يقيم سعادة الأشخاص من خلال اختيار أحد السلالم للتعبير عن مدى رضاهم وسعادتهم (أعلى سلم يعبر عن الشعور بالسعادة وأدنى سلم يعبر عن الشعور عن عدم السعادة). من خلال ذلك، يقوم الأشخاص في كل دولة بتقييم جودة حياتهم على مقياس من 0 إلى 10 (متوسط ثلاث سنوات).

2.1 مؤشرات بيئة الأعمال

مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال
Ease of Doing Business Index

نبذة عن المؤشر

يصدر من قبل مجموعة البنك الدولي منذ عام 2003 وبشكل سنوي. يقيس مستوى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الدول التي يتضمنها التقرير وفقاً لـ 10 مؤشرات رئيسية ينبثق عن كل منها عدد من المؤشرات الفرعية. ويصنف مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال أداء وترتيب الدول وفقاً لقدرتها على توفير بيئة أعمال وأنظمة مناسبة لتشجيع تأسيس المشاريع الجديدة وتطوير المشاريع القائمة وتحفيز الاستثمار المحلي والاجنبي.

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر والموقع الإلكتروني

يصدر هذا المؤشر سنوياً في تقرير من قبل مجموعة البنك الدولي .

ويمكن قراءة التقرير وتصفح بيانات المؤشر عبر العنوان الإلكتروني التالي :

www.doingbusiness.org

منهجية المؤشر

يصنف المؤشر أداء 190 دولة، حيث يتم ترتيب الاقتصادات في سهولة ممارسة أنشطة الأعمال بناءا على تحليل 10 معايير أساسية تؤثر على ممارسة الأعمال وهي: بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، والحصول على الكهرباء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين الأقلية، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وانفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار.

من أهم الملاحظات والإنتقادات التي تعرّضت لها هذه المنهجية هو إقصاء الشركات والمستثمرين من استطلاعات الرأي بالرّغم من كونهم هم المعنيون بالدرجة الأولى بممارسة الأعمال. كما لا يأخذ المؤشر العوامل والسياسات والمؤسسات التي تؤثر على نوعية بيئة الأعمال في اقتصاد ما، كحجم الأسواق، أو استقرار الاقتصاد الكلي، أو

حالة النظام المالي، أو حالة سوق العقار، أو مستوى مهارات القوى العاملة، أو الأوضاع الأمنية، أو الفساد. كما يغفل أحد الركائز المهمة بالنسبة للشركات في مجال البنية التحتية، كحالة الطرق والسكك الحديدية والمرافئ والاتصالات، ومدى تأثير كلفة هذه الأخيرة على نشاطها.

مؤشر ريادة الأعمال العالمي

Global Entrepreneurship Index

نبذة عن المؤشر

يصدر المؤشر عن المرصد العالمي لريادة الأعمال منذ عام 1999 وبشكل سنوي. ويقيس مؤشر ريادة الأعمال العالمي سلامة البيئة التنظيمية للمشاريع في 137 دولة يغطيها المؤشر. ويساعد المؤشر في تصنيف الدول حسب أداءها، كما يسهل عمليات المقارنة فيما بينها في كل ما يتعلق بجهود وسياسات دعم ريادة الأعمال.

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر والموقع الإلكتروني

يصدر هذا المؤشر سنوياً في تقرير من قبل المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية.

ويمكن قراءة التقرير وتصفح بيانات المؤشر عبر العنوان الإلكتروني التالي :

https://thegedi.org

منهجية المؤشر

يتناول المؤشر ثلاث ركائز أساسية هي: ريادة الأعمال والنشاط الريادي وأركان الطموح الريادي.

تتوزع تحت هذه الركائز الثلاثة 14 مؤشر رئيسي يحتوي كل منها على متغير فردي ومؤسسي يتوافق مع جوانب الاقتصاد الكلي والفرعي.

1- أركان ريادة الأعمال

- تقصي الاحتمالات المتوفرة
- مهارات البدء بالمشروع
- التعاطي مع الفشل
- بناء شبكة علاقات المشروع
- دعم الثقافة المحيطة للمبادر

2- **أركان النشاط الريادي**

- فرصة البدء
- الجاهزية التقنية
- الموارد البشرية
- المنافسة

3- **أركان الطموح الريادي**

- سلع ومنتجات وخدمات جديدة
- تقنيات جديدة
- نسب النمو
- الانتشار الدولي
- المخاطرة

ينطوي على استخدام المؤشرات الأربعة عشرة لقياس مؤشر ريادة الأعمال العالمي عدد من الملاحظات، يمكن إيجازها على النحو التالي:

- تعدد مفاهيم الريادة كمصطلح، إلا أن محور اهتمام المرصد العالمي لريادة الأعمال ينصب على تأسيس واستمرارية المشاريع الجديدة فقط. وهذا ما يضعف المفهوم إذا ما تم الأخذ في الاعتبار أن مفهوم الريادة هو ظاهرة معقدة، الأمر الذي يتطلب ليس فقط، تحليل المشاريع الجديدة، بل أيضاً دراسة سلوك الرياديين كأفراد في سياق إنشاء وإدارة الأعمال التجارية.
- اعتماد المؤشر على استقصاء رأي فئة محددة من رواد الأعمال لمختلف أنواع المشاريع، الأمر الذي يؤدي إلى افتقاد الدقة في احتساب المؤشر، ويؤثر على مصداقية النتائج النهائية له.
- تركز منهجية القياس على النسق الوصفي للمؤشر أكثر من النسق التحليلي الكمي، وهذا يعني ضعف في مكونات بناء المؤشر ذاته.
- إن توزيع المؤشر الرئيسي إلى ثلاثة ركائز يندرج تحتها 14 متغير فرعي ومؤسسي دون تحديد للأوزان لهذه المتغيرات يضعف إلى حد ما النتائج النهائية للدول النامية إذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار البعد التقني والتكنولوجي وتأثيره على البناء الاقتصادي والموارد الاقتصادية وعناصر الإنتاج في هذه الدول.

مؤشر الحرية الاقتصادية

Economic Freedom Index

نبذة عن المؤشر

يصدر المؤشر بشكل سنوي منذ عام 1995 بالتعاون بين مؤسسة ''هيريتج فاونديشن ومجلة ''وال سترتت جورنال. يعمل هذا المؤشر على قياس وتقييم أربعة جوانب أساسية من جوانب البيئة الاقتصادية التي تمثل موضع عمل سياسات الحكومات على مستوى العالم (سيادة القانون، حجم الحكومة والانفتاح الاقتصادي والكفاءة التنظيمية). ويتسم هذا المؤشر باعتماده الأساسي على قياس مؤشرات كمية الطابع في مختلف المجالات الاقتصادية التي يقوم بتقييمها، وهو ما يكسبه موضوعية أعلى كاداة لتتبع الأداء وللمقارنة عبر الزمن أو فيما بين الدول.

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر والموقع الإلكتروني

يصدر المؤشر بشكل سنوي منذ عام 1995 بالتعاون بين مؤسسة ''هيريتج فاونديشن'' Heritage Foundation ومجلة ''وال سترتت جورنال'' Wall Street Journal . يمكن الوصول الى بيانات المؤشر وتحميلها عبر الموقع الاكتروني :

www.heritage.org/index

منهجية المؤشر

يتم قياس الحرية الاقتصادية على أساس تتبع وتقييم 12 عامل من العوامل (مؤشرات فرعية) مجمعة ضمن المجالات الأربعة الأساسية التي يعتمدها المؤشر والممثلة في:

1. **سيادة القانون - Rule of law**

(حقوق الملكية، ونزاهة الحكومة، والفعالية القضائية)

2. **حجم الحكومة - Government size**

(الإنفاق الحكومي، العبء الضريبي، الصحة المالية)

3. **الكفاءة التنظيمية - Regulatory efficiency**

(حرية الأعمال، حرية العمل، السياسة النقدية)

4. **انفتاح السوق - Market openness**

(حرية التجارة، حرية الاستثمار، السياسة المالية)

يصنف التقرير اقتصادات 186 دولة حسب درجة الحرية الاقتصادية باحتساب النقاط على مقياس من 0 إلى 100. ويتم الحصول على الدرجة الكلية للبلد من خلال حساب متوسط هذه الحريات الاقتصادية الاثني عشر، مع إعطاء وزن متساوي لكل منها. وتصنف الدول حسب هذا المؤشر كدول ذات اقتصاد حر إذا كانت قيمة المؤشر بين 80 و100، ودول ذات اقتصاد حر جزئياً إذا كانت قيمة المؤشر بين 70 و79.9 ، ودول ذات اقتصاد حر معتدل إذا كانت قيمة المؤشر بين 60 و69.9 ، ودول ذات اقتصاد غير حر جزئياً إذا كانت قيمة المؤشر بين 50 و59.9، ودول ذات اقتصاد منغلق إذا كانت قيمة المؤشر بين 0 و49.9.

تجدر الإشارة إلى أنه تتسم منهجية اعداد هذا المؤشر بالاعتماد على بيانات ومؤشرات ذات طابع كمي مما يكسبه مزية الموضوعية والبعد عن تحيزات المنهجيات القائمة على الاستبيانات.

3.1 مؤشرات التنافسية والعولمة

مؤشر التنافسية العالمي

Global Competitiveness Index

نبذة عن المؤشر

يصدر مؤشر التنافسية العالمي من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي منذ عام 1979 وبشكل سنوي. ويهدف المؤشر إلى قياس القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول التي يغطيها تقرير التنافسية وايجاد تصنيف لهذه الدول حسب مستوى قدرتها التنافسية على المستوى الدولي والعوامل المحددة لها. ويستند ترتيب الدول وفقاً لمؤشر التنافسية العالمي إلى 114 مؤشر فرعي مجمّعة في 12 ركيزة أساسية تمثل بمجموعها المرتكزات الأساسية للتنافسية.

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر والموقع الإلكتروني

يصدر هذا المؤشر في تقرير سنوي من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي .

يمكن قراءة التقرير وتصفح بيانات المؤشر عبر العنوان الإلكتروني التالي :

www.weforum.org

منهجية المؤشر

يستند ترتيب الدول إلى مؤشر التنافسية العالمي والذي يتكوّن من 114 مؤشر مجمّعة في 12 ركيزة، والتي تمثل الدعامات الأساسية للتنافسية:

- **مجموعة المتطلبات الأساسية:** تمثل العناصر الأساسية لإقتصادات الدول التي تعتمد على الموارد. وتشمل:
  - المؤسسات،
  - البنية التحتية،
  - الاقتصاد الكلي،
  - الصحة والتعليم الأساسي.

- **مجموعة محفزات الكفاءة:** تمثل العناصر الأساسية لاقتصادات الدول التي تعتمد على الكفاءة. وتتكوّن من:
  - التعليم العالي والتدريب،
  - كفاءة سوق السلع،
  - كفاءة سوق العمل،
  - درجة تطور الأسواق المالية،
  - مدى الاستعداد التكنولوجي،
  - حجم السوق.
- **مجموعة عوامل الإبتكار والتطوير:** تمثل العناصر الأساسية لاقتصادات الدول التي تعتمد على الإبتكار. وتشمل:
  - تطور قطاع الأعمال،
  - الابتكار والاختراع.

بالإضافة على بعض البيانات الكمية (متغيرات الاقتصاد الكلي والتعليم)، يستند مؤشر التنافسية على نوع آخر من مصادر المعلومات والتي تتعلّق بنتائج مسح سنوي "مسح الرأي التنفيذي" (Executive Opinion Survey) مع أكثر من 160 معهد شريك حول العالم (معاهد البحوث والمنظمات التجارية) وحوالي 15000 من رجال الأعمال والشركاء لتحديد العوامل الأكثر إعاقة لتطوير الأعمال في كل بلد. هذا النوع من المصادر تعترضه انتقادات تخص أجوبة المستجوَبين والتي قد تسيطر عليها حالتهم المزاجية ونتائج معاملاتهم الاقتصادية. التي قد تخلق تحيزاً.

بالإضافة إلى سبر الآراء، يقوم المنتدى الاقتصادي العالمي في إطار تحديد أهم معوقات تطوير الأعمال في كل بلد بالاستناد إلى معلومات يستقيها من بعض التقارير الدولية، خاصة تقرير «ممارسة أنشطة الأعمال»، هذا في الوقت الذي تشهد منهجية ونتائج هذا الأخير انتقادات شديدة من طرف العديد من الدول.

مؤشر التنافسية للمعهد الدولي للتنمية الإدارية

Competitiveness Index of International Institute for Management Development

نبذة عن المؤشر

يصدر هذا المؤشر سنويا عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية بلوزان، سويسرا . ويهدف هذا المؤشر إلى معرفة وتحليل مقدرة وكفاءة الدول التي يغطيها التقرير في استخدام الموارد التي تتوفر لديها بشكل أمثل على النحو الذي يسهم في تطوير اقتصاداتها والوصول إلى أعلى مراتب التنافسية عالمياً. ويسند المؤشر في قياس التنافسية وتحديد ترتيب الدول إلى أربعة ركائز رئيسية تتعلق بالأداء الاقتصادي، وفعالية الحكومة، وكفاءة وفعالية قطاع الأعمال، والبنية التحتية.

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر والموقع الإلكتروني

يصدر هذا المؤشر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية بلوزان في سويسرا.

ويمكن تصفح بيانات المؤشر عبر العنوان الإلكتروني التالي :

www.imd.org

منهجية المؤشر

يعتمد المؤشر على أربعة ركائز رئيسية :

- الأداء الاقتصادي،
- فعالية الحكومة،
- كفاءة وفعالية قطاع الأعمال،
- البنية التحتية.

- تنقسم هذه الركائز إلى 5 فروع لتسليط الضوء على كل جانب من جوانب مجالاتها. وتشمل العوامل الفرعية أكثر من 300 مؤشر فرعي. كل عامل فرعي له نفس الوزن في حساب المؤشر العام.

- وتمثل البيانات الاقتصادية حساب المؤشر الكلي يعادل وزنا 2/3 في الثلثين، في حين تمثل بيانات المسح أكثر من 6000 شخصا في الدول المعنية الثلث المبتقى.

من بين أهم الملاحظات الموجّهة إلى مؤشر التنافسية للمعهد الدولي للتنمية الإدارية:

- اعتماد المؤشر على بيانات استطلاع الرأي والمسح والتي يُؤاخذ عليها، كغالب مسوحات استطلاع الرأي، الطابع الشخصي وتأثير الحالة المزاجية للمستجوَبين والتي قد تؤثر على الأجوبة.
- قلة عدد الدول المعنية بهذا المؤشر (63 بلد في تقرير 2018)، مقارنة مع مؤشر التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي، وغياب جل الدول النامية وكل الدول العربية باستثناء الإمارات العربية المتحدة، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والأردن.

مؤشر التنافسية الصناعية

Competitive Industrial Performance Index

نبذة عن المؤشر

يصدر مؤشر التنافسية الصناعية من قبل منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة (اليونيدو) بشكل سنوي، ويهدف هذا المؤشر إلى قياس وتحديد قدرة البلدان على إنتاج وتطوير السلع المصنعة، ومدى احتوائها على قيمة مضافة كبيرة وتكنولوجيا متطوّرة، وكذلك قدرتها على فرض صناعتها وزيادة تواجدها في الأسواق المحلية والدولية وفقا لثمانية مؤشرات فرعية اقتصادية وتجارية ذات علاقة بالصناعة والقيمة المضافة والدخل القومي والتصدير. وهي مجمّعة في ثلاث مستويات. ويتابع مؤشر التنافسية الصناعية (GCPI) أداء 144 دولة.

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر والموقع الإلكتروني

يصدر هذا المؤشر من قبل منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة (اليونيدو) بشكل سنوي.

يمكن تصفح بيانات المؤشر عبر العنوان الإلكتروني التالي:

www.unido.org

منهجية المؤشر

يتم قياس وتحديد التنافسية الصناعية وفقا لثمانية مؤشرات فرعية اقتصادية وتجارية ذات علاقة بالصناعة والقيمة المضافة والدخل القومي والتصدير. وهي مجمّعة في ثلاث مستويات، يتراوح مقياس كل مؤشر بين 0 إلى 1. وكلما اقترب تقييم دولة من النقطة 8، كلما يعني ذلك تقدمها على مستوى التنافسية الصناعية.

المستوى الأول: قدرة الدولة على إنتاج وتصدير السلع المصنعة .

- القيمة المضافة في المنتجات المصنعة للفرد (مؤشر 1).
- الصادرات التحويلية للفرد (مؤشر 2).

المستوى الثاني: وضعية الاقتصاد على مستوى قوة المحتوى التكنولوجي.

- كثافة التصنيع (مؤشرين 3 و 4).
- جودة الصادرات (مؤشرين 5 و 6).

المستوى الثالث: تأثير الدولة على التصنيع العالمي.

- تأثير على القيمة المضافة الصناعية العالمية (مؤشر 7).
- تأثير على الصادرات الصناعية العالمية (مؤشر 8).

ما يُميّز منهجية مؤشر التنافسية الصناعية هو قيامه بقياس التنافسية لكل دولة اعتمادا على قياسات ومؤشرات لمخرجات الاقتصاد والتصنيع بخلاف مؤشر التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي والذي يعتمد على مدخلات الاقتصاد.

ومن بين أهم الملاحظات حول مؤشر التنافسية الصناعية هو عدم الأخذ بالإعتبار والفصل عند حساب هذا المؤشر بين الدول التي تتوفر فيها ثروات كبيرة من الموارد المعدنية والطاقوية والدول التي لا تتوفّر فيها هذه الموارد.

مؤشر العولمة

Globalization Index

نبذة عن المؤشر

يصدر سنوياً عن المعهد السويسري للأبحاث الاقتصادية منذ عام 1970 ويقيس البعد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للعولمة. يتم استخدامه لرصد التغيرات في مستوى العولمة في مختلف البلدان.

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر والموقع الإلكتروني

يصدر سنوياً عن المعهد السويسري للأبحاث الاقتصادية.

يمكن تحميل البيانات واستخدام قاعدة البيانات عبر الموقع الإلكتروني:

www.kof.ethz.ch

منهجية المؤشر

يتكون مؤشر العولمة من ثلاثة أبعاد تعكس البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد السياسي. بيد أنه ووفقا لمنهجية احتساب المؤشر المركب للعولمة فإن العولمة الاقتصادية تنقسم إلى: العولمة التجارية - والعولمة المالية. أما العولمة الاجتماعية فتنقسم إلى: عولمة العلاقات بين الأفراد – والمعلومات - والثقافة.

يسعى بهذا المؤشر المركب لتقييم التدفقات الاقتصادية الحالية وتوضيح القيود الاقتصادية والبيانات الخاصة بالمعلومات والاتصال الشخصي والبيانات الاجتماعية. وتقوم منهجية المؤشر على تعريف العولمة بانها عملية خلق ترابط شبكي وتداخلات اقتصادية واجتماعية وسياسية بين الدول والأطراف الفاعلة التي تعكس درجة عولمة الدولة المعنية.

ترتكز منهجية احتساب المؤشر المركب للعولمة على تيسير وتسهيل الترابط والتكامل بين الدول عن طريق مجموعة من التدفقات منها:

- تدفق الافراد والموارد البشرية والمعلومات بسهولة ويسر.

- تدفق الأفكار والفرص ورأس المال والمشروعات.
- تدفق السلع والخدمات.

وتجدر الإشارة إلى أن العولمة تزيل الحدود الوطنية للدول، وتتكامل من خلالها الاقتصاديات الوطنية في دول متعددة، وتتداخل بها الحضارات والثقافات والقيم الوطنية مع القيم العالمية، والسلع والخدمات ورؤوس الأموال بكل سهولة. وتوفر العولمة المعلومات الشبكية وقاعدة البيانات الشامله بشكل سريع ودقيق من خلال التكنولوجيا الرقمية، والذكاء الصناعي.

مؤشر الأداء اللوجستي

Logistics Performance Index

نبذة عن المؤشر

مؤشر الأداء اللوجستي هو مؤشر مركّب يقيس جودة البنية التحتية المساندة للأنشطة اللوجستية للدول. وهو يساعد هذه الدول على تحديد الفرص والتحديات التي تواجهها في مجال اللوجيستيات التجارية، وبالتالي تحديد نوعية السياسات لتحسين أدائها في هذا المجال.

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر والموقع الإلكتروني

يصدر هذا المؤشر منذ عام 2007 من قِبل البنك الدولي (إداراتيْ التجارة والنقل) ويقيس أداء 160 دولة (آخر تقرير 2018).

ويمكن تصفح بيانات المؤشر والتقرير عبر العنوان الإلكتروني التالي :

https://lpi.worldbank.org

منهجية المؤشر

يتراوح المؤشر من 1 (الأسواء) إلى 5 (الأفضل) ويعتمد في تقييمه للأداء اللوجستي على ستة مجالات رئيسية :

- كفاءة إدارة الجمارك والحدود في سرعة وبساطة التخليص الجمركي،
- نوعية التجارة والبنية التحتية للنقل،
- سهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية،
- كفاءة ونوعية الخدمات اللوجستية،
- القدرة على تتبع وتعقب الشحنات والبضائع،
- توقيت وصول الشحنات إلى الموقع المقرر في الوقت المحدد.

يستند المؤشر في بياناته حول أداء الخدمات اللوجستية على استطلاع للرأي ومسح عالمي كل سنتين. ويشمل الشركات العاملة في هذا المجال، مثل وكالات الشحن العالمية وشركات النقل السريعة، حيث يتم تقييم الأداء اللوجستي للبلدان التي يعملون فيها وكذلك تلك التي تتم التجارة معها.

مؤشرات التصنيف الائتماني

Credit Rating Indicators

نبذة عن وكالات التصنيف الإئتماني

تقوم مؤشرات التقييم الائتماني بتقييم الجدارة الائتمانية للدول (أو الشركات) وقدرتها على سداد الديون. فكلما كان التصنيف إيجابيا كلما انعكس على قدرة الدولة في الاقتراض بأسعار فائدة منخفضة.

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشرات والمواقع الإلكترونية

يوجد العديد من وكالات التصنيف الائتماني حول العالم أهمها «ستاندرد آند بورز» و«موديز» و«فيتش»، والتي تعتبر من أبرز وكالات التصنيف الائتماني.

يمكن تصفح وتحميل مواقع هذه الوكالات عبر العناوين الالكترونية التالية:

«ستاندرد وبورز»: www.standardandpoors.com

"موديز": www.moodys.com

"فيتش": www.fitchratings.com

منهجية المؤشر

تعتمد مؤسسات التصنيف الائتماني على العديد من المعايير منها الاقتصادي، والتشريعي، والمؤسسي، والسياسي، وما يرتبط بالوضع الإقليمي، والإداري، وما يرتبط بالقدرات التنافسية مثل الربحية والمركز المالي (الجدول التالي).

المؤشرات الفرعية المستخدمة حسب وكالات التصنيف الائتماني

	فيتش	موديز	ستاندرد وبورز
الاقتصاد الكلي/ النمو	- حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي. - مدى اتساق السياسة النقدية والمالية ضمن إطار واضح. - استدامة النمو طويل الأجل. - تنافسية الاقتصاد. - مدى عمق الطلب على العملة المحلية. - القدرة على تطبيق السياسة "غير الدورية Countercyclical". - مكونات الحساب الجاري.	- حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. - تقلبات الناتج الإسمي طويلة الأجل. - حجم الاقتصاد. - تكامل الاقتصاد مع مناطق التجارة الحرة.	- معدل ونمط النمو الاقتصادي. - مدى وكفاءة أداة السياسة المالية. - حجم ومكونات المدخرات والاستثمارات. - التوسع النقدي والائتماني. - سلوك الأسعار والدورة الاقتصادية.
المالية العامة	- الأصول المالية للحكومة. - مكونات الأصول الأجنبية السيادية. - تقلبات الإيرادات الحكومية. - نسبة الإيرادات/ الناتج المحلي الإجمالي. - ديناميكيات الدين العام متوسط الأجل. - مدى مصداقية الإطار المؤسسي للسياسة المالية. - المرونة المالية.	- قدرة الحكومة على زيادة الضرائب، وخفض الإنفاق، وبيع الأصول، أو الحصول على عملة أجنبية من الاحتياطي الرسمي.	- الإيرادات/ النفقات الحكومية، والعجز. - مدى اتساق الوضع المالي مع العوامل النقدية والخارجية. - القدرة على زيادة وكفاءة ومرونة الإيرادات. - كفاءة الضغوط على الإنفاق. - حجم وسلامة القطاعات غير المالية العامة.
الدين	- حجم ونمو الدين العام. - مكونات الدين الحكومي (فترة الإطفاء وسعر الفائدة والعملة). - التزامات الحكومة الطارئة. - الهيكل الحالي للأصول والخصوم الأجنبية للحكومة، ومدى استحقاقها. - توزيع الأصول والخصوم الأجنبية قطاعياً. - سجل تسديد الديون.	- مستوى الديون. - مدفوعات الفائدة والإيرادات. - هيكل الدين الحكومي. - ديناميكيات الديون. - مشروطيات الديون. - العمق المالي.	- الديون الحكومية الإجمالي والصافية والدين الخارجي الإجمالي والصافي. - حصة الفوائد من إجمالي المدفوعات. - الاستحقاق ومكونات العملات. - مدى النفاذ للقروض الميسّرة. - الاقتراض من الأسواق الرأسمالية المحلية.
القطاع المصرفي	- مؤشرات المخاطر الكلية التحوطية. - نوعية النظام المصرفي والرقابة المصرفية. - التزامات الطوارئ للقطاع المصرفي. - الملكية الأجنبية في القطاع المصرفي.	- قوة القطاع المصرفي. - التزامات الطوارئ في القطاع المصرفي.	- متانة القطاع المصرفي. - فعّالية القطاع المصرفي.

	فيتش	موديز	ستاندرد وبورز
التمويل الخارجي	- تدفقات رأس المال. - مدى رغبة غير المقيمين في المساهمة في التمويل وشراء الأصول المالية. - حصة الناتج المحلي المخصص لخدمة الديون الخارجية. - كفاية الاحتياطي.	- ديناميكيات ميزان المدفوعات. - الاحتياطيات من النقد الأجنبي. - درجة النفاذ للعملة الأجنبية. - مؤشرات التعرّض للمخاطر الأجنبية.	- آثار السياسات النقدية والمالية على الحسابات الخارجية. - هيكل الحساب الجاري. - مكونات حساب رأس المال. - كفاية الاحتياطي.
سعر الصرف	- أنظمة سعر الصرف. - الدولرة.	- أنظمة سعر الصرف. - الدولرة.	- مدى اتساق أنظمة سعر الصرف مع أهداف السياسة النقدية. - الدولرة.
الاعتبارات السياسية	- مخاطر الحروب. - مدى شرعية النظم السياسية. - العلاقة مع المجتمع الدولي.	- الحروب. - درجة الإجماع على النظام السياسي. - كفاءة ودرجة التنبؤ بالقرارات الحكومية. - درجة الشفافية.	- درجة استقرار وشرعية المؤسسات السياسية. - المشاركة الشعبية بالقرارات السياسية. - الترتيب في القيادة السياسية. - الشفافية في القرارات الاقتصادية والأهداف. - الأمن العام. - المخاطر الجغرافية.
الإطار المؤسسي	- درجة فعّالية الحكومة. - الانفتاح على تدفقات رأس المال الدولي والتجارة الدولية. - بيئة الأعمال والحكم الرشيد. - محاربة الفساد.	- الشفافية. - درجة الابتكار. - الاستثمار ورأس المال البشري. - احترام حقوق الملكية.	- كفاءة القطاع العام. - العوامل المؤسسية مثل استقلالية البنك المركزي. - التوقيت، والتغطية، والشفافية الخاصة بالتقارير. - درجة تنافسية وربحية القطاع الخاص.
أخرى	- معدلات الادخار. - درجة الانفتاح الاقتصادي. - التبعية السلعية.	- الهزّات الأرضية. - الأعاصير. - أزمات المضاربة.	- ازدهار وتنوع، وتوجهات الأسواق. - التفاوت في الدخول. - الحمائية وتأثير العوامل غير المرتبطة بالسوق. - درجة مرونة أسواق العمل.

ملاحظات:

شهدت وكالات التصنيف الائتماني ومنهجيتها عدة انتقادات، أبرزها بعدما فشلت هذه المؤسسات في التنبؤ، من خلال تصنيفات التطلع Outlook، بالأوضاع الاقتصادية والملاءة المالية لمصدّري الأوراق المالية، وفي تقدير المخاطر المتعلقة بسندات الرهون العقارية والسندات المهيكلة والتي أدت إلى نشوء الأزمة المالية العالمية في نهاية عام 2008. من جهة أخرى، تعرف هذه الوكالات الثلاث انتقادات شديدة حول صفتها الاحتكارية، أو احتكار القلة، في مجال التقييم الإئتماني، بالإضافة إلى عوامل أخرى مرتبطة بمدى شفافية المعلومات، والنماذج المستخدمة، والتدقيق الداخلي، واستقلالية أعضاء مجالس الإدارة، وغيرها.

4.1 مؤشرات الحوكمة والشفافية

مؤشر الحوكمة العالمي

Worldwide Governance Index

نبذة عن المؤشر

يصدر مؤشر الحوكمة العالمي عن مجموعة البنك الدولي بشكل سنوي وهو مؤشر مركّب لإدارة الحكم الرشيد. حيث يتابع أوضاع مؤشرات الحوكمة الإجمالية والفرعية لأكثر من 200 دولة وإقليم حول العالم عبر تحليل ودراسة ستة أبعاد للحوكمة هي إبداء الرأي والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية الحكومة، الجودة التنظيمية، سيادة حكم القانون، السيطرة على الفساد.

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر والموقع الإلكتروني

يصدر المؤشر عن مجموعة البنك الدولي

يمكن تحميل البيانات واستخدام القاعدة البيانية عبر الموقع الإلكتروني :

http://info.worldbank.org/governance/wgi/#home

منهجية المؤشر

بناءًا على تعريف الحوكمة بكونها «التقاليد والمؤسسات التي يتم من خلالها ممارسة السلطة في الدولة»، تم استنباط ثلاثة محاور لعملية ممارسة السلطة وهي: اختيار ومحاسبة وتغيير الحكومة، ومقدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ السياسات السليمة بكفاءة وفاعلية، واحترام المواطنين والدولة للمؤسسات القائمة التي تحكم العلاقات التبادلية بين الناس اقتصادياً واجتماعياً. وقد تم اشتقاق بعدين فرعيين من المؤشرات لكل محور. فاشتمل المحور الأول وهو محور اختيار ومحاسبة وتغيير الحكومة على بعدي إبداء الرأي والمسائلة، والاستقرار السياسي ونبذ العنف. ويضم المحور الثاني وهو محور مقدرات الحكومة بعدي فعالية الحكومة والجودة التنظيمية. ويشتمل المحور الثالث وهو محور احترام المؤسسات على بعدي سيادة حكم القانون والسيطرة على الفساد.

وتتراوح قيم مؤشر الحوكمة العالمي بين (2.5) كأعلى قيمة موجبة لتعبر عن أفضل مستويات الأداء المؤسسي و(2.5-) كأدنى قيمة سالبة لتعبر عن أدنى درجات الأوضاع المؤسسية.

ويتم جمع بيانات مؤشر الحوكمة العالمي من عدة مصادر التي تشمل آراء وخبرات المواطنين ورجال الأعمال والخبراء في القطاعات العامة والخاصة والمنظمات غير الحكومية من جميع أنحاء العالم حول جودة مجالات الحوكمة المختلفة. ويعتمد هذا المؤشر على أنواع متعددة من مصادر البيانات مثل الدراسات الاستقصائية للأسر والشركات، بما في ذلك استبيان تقرير التنافسية العالمي Afrobarometer، واستطلاع مؤسسة Gallup World Poll، ومزودي معلومات الأعمال التجارية، والتي تشمل وحدة الاستخبارات الاقتصادية، وخدمات المخاطر السياسية، والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك النزاهة العالمية، ودار الحرية، ومنظمة مراسلون بلا حدود، ومؤسسات القطاع العام، وتقييم CPIA للبنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية، وتقرير التحول للبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير.

ملاحظات حول المؤشر:

- يرى بعض النقاد أن مؤشرات الحوكمة معيبة لأنها مبسطة للغاية. كما أنها تشجب وتشوه سمعة بعض الدول بناءًا على آراء ومدركات خبراء أجانب.
- عدم مقدرة مؤشر الدولة الإجمالي على عكس اختلاف مستويات الحوكمة الرشيدة على مستوى المناطق المختلفة في الدولة.
- يبقى هذا المؤشر كوسيلة لإشراك وإدماج غير المتخصصين والذين قد يمثل لهم هذا المؤشر المصدر الوحيد للمعلومات لافتقارهم للوقت والرغبة في معرفة التفاصيل. ويندر استخدام هذه المؤشرات بمفردها بواسطة الخبراء لتقييم أوضاع الحوكمة في البلدان المختلفة.
- يعترض بعض النقاد على كيفية قياس الحوكمة في المؤشر، فيرون أن القياس يجب أن يكون من خلال آلية تقييم المدخلات والعمليات والنتائج، وهل الأفضل القياس من خلال البيانات الموضوعية أم المدركات والتصور كما هو الحال في المؤشر.
- يرى النقاد أخيراً أن المؤشر قد فشل في التمييز بين تأثير العوامل الموضوعية مثل الفقر وتأثير الإجراءات الحكومية.

مُؤشر مُدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية

Corruption Perception Index

نبذة عن المؤشر

يصدر المؤشر عن مُنظمة الشفافية الدولية منذ العام 1993 وبشكل سنوي، حيث يعمل على تصنيف 180 بلدا وإقليما وفقا لمدركات انتشار الفساد في قطاعها العام استنادا إلى آراء الخبراء والمسؤولين في مجال الأعمال، وذلك وفقاً لـ 13 مؤشراً مركباً فرعياً تنشرها مُؤسسات دولية وإقليمية مُتخصصة في مجالات التنمية والاقتصاد والمال.

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر والموقع الإلكتروني

مُنظمة الشفافية الدولية هي منظمة دولية غير حكومية مقرها برلين، تأسست عام 1993، وهدفها الأساسي حث الدول على محاربة الفساد. ويُعتبر مُؤشر مُدركات الفساد ومقياس الفساد (بارومتر الفساد) أهم أدواتها لنشر الوعي حول مدى انتشار هذه الظاهرة على الصعيد العالمي.

يمكن تحميل البيانات والمعلومات عبر الموقع الإلكتروني:

www.transparency.org

منهجية المؤشر

تستند مُنظمة الشفافية الدولية إلى تعريف الفساد على أنه «سُوء استخدام السلطة العامة لتحقيق منافع خاصة». وعليه تقوم منهجية قياس مُؤشر مُدركات الفساد على تركيب مُؤشرات عدة للحصول على مُؤشر واحد لقياس مدى انتشار هذه الظاهرة. يتولى المؤشر تصنيف 180 بلدا وإقليما وفقا لمدركات انتشار الفساد في القطاع العام استنادا إلى مجموعة كبيرة من المؤشرات التي تنشرها مؤسسات دولية مهتمة بتقييم أداء المؤسسات. ويحتوي المؤشر المركب للفساد على 13 مؤشراً مركباً فرعياً تنشرها مُؤسسات دولية وإقليمية مُتخصصة في مجالات التنمية والاقتصاد والمال. ويتم تركيب هذه المؤشرات الجزئية في مؤشر مركب تتراوح قيمته

بين 0 و100 نقطة، حيث تمثل النقطة الصفر البلدان الأكثر فسادا في حين تمثل النقطة 100 البلدان الأكثر نزاهة.

ملاحظات حول المؤشر:

نظراً للطابع الخفي غير المشاهد وغير القابل للقياس للفساد، فإن بناء المُؤشر يقوم على منهجية انطباعية غير مباشرة.

كما أن المؤشر يعتمد في طياته على فرضية أن البيئة الاقتصادية والمالية والتجارية السليمة تُشكّل عاملاً طارداً للفساد ودافعاً للشفافية والعكس بالعكس، وهذه الفرضية رغم منطقيتها، إلاّ أنه يشوبها عدم الواقعية في علاقة المؤشرات الفرعية بالمؤشر الرئيسي المركب. إذ أن المؤشر المركب يحتوي على مُؤشرات فرعية انطباعية تقيس جودة البيئة الاقتصادية وبيئة الأعمال وتربط وجود الفساد بمستوى هذه الجودة.

ويجب التنويه إلى أن البيانات لا تتوفر لكل الدول بل يتراوح مدى توفرها من دولة لأخرى. وتُستخدم طريقة إحصائية لحساب القيم المفقودة مما يزيد من عدم دقة المؤشر.

واستجابةً لهذه الانتقادات، فإن مُنظمة الشفافية العالمية نشرت مؤخراً مُؤشرا آخر يقيس مُستوى الفساد، وهو بارومتر الفساد والقائم على استبيان الجمهور حول دفع الرشاوي للحصول على الخدمات العامة، إلا أن أغلب نتائجه غير مُتوافقة مع بيانات مُؤشر مُدركات الفساد.

مؤشر الحكومة الإلكترونية

E-Government Index

نبذة عن المؤشر

يصدر مؤشر الحكومة الإلكترونية من قبل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في منظمة الأمم المتحدة كل سنتين. ويمثل التقرير دراسة استقصائية للحكومة الإلكترونية تعمل على تقييم مستوى التطور في استخدام وتنمية الحكومة الإلكترونية في الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة البالغ عددهم 193 دولة، ويستند المؤشر إلى ثلاث أبعاد رئيسية تتضمن، توفر الخدمات الإلكترونية، والبنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية بالإضافة إلى القدرة البشرية.

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر والموقع الإلكتروني

يصدر المؤشر كل سنتين في تقرير من قبل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في منظمة الأمم المتحدة.

يمكن قراءة التقرير وتصفح بيانات المؤشر عبر العنوان الإلكتروني التالي:

www.publicadministration.un.org/egovkb/data-center

منهجية المؤشر

تستند دراسة مؤشر الحكومة الإلكترونية إلى مسح شامل للوجود على الإنترنت لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة، والتي تقوم بتقييم المواقع الإلكترونية الوطنية وكيفية تطبيق سياسات واستراتيجيات الحكومة الإلكترونية بشكل عام وفي قطاعات محددة لتقديم الخدمات الأساسية. يقيِّم المؤشر أداء الحكومة الإلكترونية للبلدان مقارنةً ببعضها البعض بدلاً من كونه قياسًا مطلقًا وتُحسب النتائج وتجمع مع مجموعة من المؤشرات التي تجسد قدرة البلد على المشاركة في مجتمع المعلومات، والتي بدونها تكون جهود التنمية الحكومية الإلكترونية ذات استخدام محدود.

يستند المؤشر الى ثلاثة أبعاد:

1. توفر الخدمات الإلكترونية
2. البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية
3. القدرة البشرية

مؤشر الموازنة المفتوحة

Open Budget Index

نبذة عن المؤشر

يصدر هذا المؤشر عن «شراكة الميزانية الدولية» بشكل سنوي، ويعتبر هذا المؤشر المقياس الوحيد والمستقل في العالم لقياس شفافية ميزانية الحكومة المركزية، حيث يصنف 102 بلد على مستوى العالم وفقاً لدرجة الشفافية على مقياس مكون من 100 نقطة. ويستند المؤشر إلى مجموعة فرعية من الأسئلة التي تقيس مقدار وحسن توقيت المعلومات المتعلقة بالميزانية التي توفرها الحكومات في ثمان وثائق موازنة رئيسية وفقًا للمعايير الدولية وأفضل الممارسات.

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر والموقع الإلكتروني

يصدر هذا المؤشر عن «شراكة الميزانية الدولية».

ويمكن تصفح وتحميل بيانات المؤشر عبر العنوان الالكتروني التالي :

www.internationalbudget.org

منهجية المؤشر

يصنف البلدان التي يغطيها مسح الموازنة المفتوحة بحسب درجة الشفافية على مقياس مكون من 100 نقطة باستخدام مجموعة فرعية من الأسئلة التي تقيس مقدار وحسن توقيت المعلومات المتعلقة بالميزانية التي توفرها الحكومات للعامة في ثمان وثائق موازنة رئيسية وفقًا للمعايير الدولية للممارسات الجيدة. يتم إعطاء كل دولة درجة بين 0 و 100.

5.1 مؤشرات المعرفة والابتكار

مؤشر اقتصاد المعرفة

Knowledge Economy Index

نبذة عن المؤشر

يصدر مؤشر اقتصاد المعرفة عن مجموعة البنك الدولي بشكل دوري (كل خمس سنوات). ويعمل المؤشر على تقييم أداء الحوافز الاقتصادية والحاكمية الرشيدة، والتعليم، والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويتم استخدام برنامج تفاعلي شبكي طور لهذا الغرض معد للاستخدام العام يضم أربعة وثمانين (84) مؤشرا مقسمة على أربعة ركائز لقياس القدرة على إنتاج وتبني ونشر المعرفة في سبيل التحول إلى إقتصاد المعرفة. ويتم ذلك عن طريق دليل ذو مؤشرات رقمية يدعى دليل اقتصاد المعرفة، والذي يقدم أحدث البيانات لـ 146 دولة.

الجهة التي تصدر المؤشر والموقع الإلكتروني

يصدر المؤشر عن مجموعة البنك الدولي بشكل دوري.

يمكن تصفح وتحميل البيانات عبر الموقع الاكتروني:

https://data.worldbank.org

منهجية المؤشر

يستند مؤشر إقتصاد المعرفي على أربعة ركائز وأربعة عشر مؤشراً فرعياً لقياس القدرة على إنتاج وتبني ونشر المعرفة في سبيل التحول إلى الاقتصاد المعرفي، ويتم ذلك عن طريق دليل ذو مؤشرات رقمية يدعى دليل اقتصاد المعرفة. ويقدم المؤشر بيانات عن 146 دولة.

تشمل الركائز الأربعة التي يستند إليها مؤشر الاقتصاد المعرفي:

1. الابتكار(البحث والتطوير).
2. التعليم وتنمية الموارد البشرية.

3. البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

4. الحاكمية الرشيدة والأداء المؤسساتي.

أما المؤشرات الفرعية فتشمل:

	الركائز	المؤشرات
1	الابتكار (البحث والتطوير)	الباحثون العاملون في البحث والتطوير
		الإصدارات العلمية والتقنية
		براءات الاختراع الممنوحة من (USPTO)
2	التعليم وتنمية الموارد البشرية	الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين
		الالتحاق الإجمالي بالتعليم الثانوي
		الالتحاق الإجمالي بالتعليم العالي
3	البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	مجموع خطوط الهاتف لكل 1000 شخص
		حاسوب لكل 1000 شخص
		مستخدمي الإنترنت لكل 1000 شخص
4	الحاكمية الرشيدة والأداء المؤسساتي	النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي
		مؤشر التنمية البشرية
		القيود الجمركية وغير الجمركية
		جودة التنظيم
		سيادة القانون

من بين أهم الملاحظات المُوجّهة إلى مؤشر اقتصاد المعرفة هو تركيزه بشكل أكبر على البعد التكنولوجي مقارنة مع الأبعاد الأخرى ذات الصلة بالبناء الاقتصادي والموارد الاقتصادية وعناصر الإنتاج.

مؤشر الابتكار العالمي

Global Innovation Index

نبذة عن المؤشر

يصدر مؤشر الابتكار العالمي سنوياً عن جامعة كورنيل والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (الإنسياد) والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو). يقدم المؤشر مقاييس تفصيلية حول أداء الابتكار في أكثر من مائة دولة تمثل 90.8% من سكان العالم و96.3% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وتستكشف مؤشراته، البالغ عددها 80 مؤشراً، رؤية واسعة للابتكار بشتى مجالاته، بما في ذلك البيئة السياسية والتعليمية والبنية التحتية وتطور الأعمال. إلى جانب ذلك، يحلّل المؤشر ابتكارات الطاقة في العقد المقبل، ويحدّد الإنجازات الكبيرة المحتملة في مجالات من قبيل إنتاج الطاقة وتخزينها وتوزيعها واستهلاكها. ويتناول أيضا كيفية حدوث الابتكار الخارق على المستوى الأساسي ويصف الزيادة المسجلة في الأنظمة المتجددة الصغيرة النطاق.

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر والموقع الإلكتروني

يصدر سنوياً عن جامعة كورنيل والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (الإنسياد) والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) وهي إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة.

يمكن تحميل البيانات واستخدام القاعدة البيانية عبر الموقع الإلكتروني:

www.globalinnovationindex.org

منهجية المؤشر

المؤشر العالمي للابتكار هو متوسط لمؤشرين فرعيين (المدخلات والمخرجات)، حيث يقيس المؤشر الفرعي لمدخلات الابتكار عوامل في الاقتصاد الوطني تشمل أنشطة ابتكارية مجموعة في خمس مجالات: (1) المؤسسات، (2) ورأس المال البشري والبحث، (3) والبنية التحتية، (4) وتطور الأسواق، (5) وتطور الأعمال. أمّا المؤشر الفرعي لمخرجات الابتكار فيقيس الدلائل الحقيقية على نتائج الابتكار التي تنقسم بدورها إلى مجالين: (6) المخرجات المعرفية والتكنولوجية، (7) والمخرجات الإبداعية.

من المآخذ على هذا المؤشر فرضيته التي تشير إلى أن حدوث الابتكار يتطلب بالضرورة وجود مجتمع مبتكر تتمثل مكوناته في عاملين رئيسيين هما:

1. مدخلات الابتكار التي تشمل البيئة السياسية والقانونية والتنظيمية، ومناخ الأعمال، ورأس المال البشري، والبحث والتطوير والتدريب، والبنية التحتية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبنية الطبيعية، واستدامة البيئة وتعقيد الأسواق.
2. مخرجات الابتكار التي تضم مخرجات نوعية (الأصول غير الملموسة، والمنتجات الخدمية المبتكرة، والإبداع المباشر عبر الانترنت)، ومخرجات معرفية وتكنولوجية (إنتاج المعرفة ونشرها وتأثيرها).

ويلاحظ في هذا المؤشر محدودية الوزن النسبي للبحث والتطوير، بافتراض أن الابتكار يحدث خارج نطاق البحث والتطوير. بالإضافة إلى ذلك، إدراج مفهوم الإطار المؤسسي في مدخلات هذا المؤشر، بما يتضمنه من سيادة القانون والاستقرار السياسي والأمني، وكفاءة المنظومة القضائية.

مؤشر المعرفة العالمي

Global Knowledge Index

نبذة عن المؤشر

تأكيدًا على الدور الاستراتيجي للمعرفة وأهمية توفير أدوات منهجية لقياسها وحسن إدارتها، تم إصدار مؤشر المعرفة العالمي أول مرة في عام 2017 بهدف قياس المعرفة، باعتباره مفهوم شامل وثيق الصلة بمختلف أبعاد الحياة الإنسانية المعاصرة.

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر والموقع الإلكتروني

يصدر مؤشر المعرفة العالمي سنوياً. وهو نتاج مبادرة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسّسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، أُعلِنَ عنها في قمة المعرفة للعام 2016.

يمكن تصفح وتحميل بيانات المؤشر عبر العنوان الالكتروني التالي:

www.knowledge4all.com

المواضيع والمؤشرات التي تغطيها قاعدة البيانات

يتكون المؤشر من 7 عناصر أساسية هي التعليم ما قبل الجامعي، التعليم التقني والتدريب المهني، التعليم العالي، البحث والتطوير والابتكار، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الاقتصاد والبيئات التمكينية.

أبرز الانتقادات حول منهجية هذا المؤشر:

1. يرتبط المؤشر بمفاهيم اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة ولكنه يركّز على فهم ضيق يرتكز على التعليم والتكنولوجيا.
2. ضعف الوزن النسبي للابتكار في المؤشر والذي تم دمجه مع البحث والتطوير في محور واحد وأُعطى هذا المحور وزناً نسبياً يساوي نسبة 15% من المؤشر. وهذه الأوزان تقلّل من دور الابتكار المحوري والذي يقع في قلب الاقتصاد المعرفي، وتتصادم مع نظريات النمو الاقتصادي التي تجعل الابتكار قاطرة النمو المستدام والمحرك الرئيسي للإنتاجية.

مؤشر الأمن السيبراني (الالكتروني)

Global Cybersecurity Index

نبذة عن المؤشر

يصدر مؤشر الأمن السيبراني عن الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية بشكل سنوي. ويعمل المؤشر على تقييم المشهد العام للأمن السيبراني في الدول الأعضاء في الاتحاد والبالغ عددها 193 دولة. ويستند المؤشر على خمسة ركائز رئيسية وهي العوامل القانونية والتقنية والترتيبات التنظيمية وبناء القدرات والتعاون.

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر والموقع الإلكتروني

يصدر هذا المؤشر سنوياً عن الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ويقيّم المشهد العام للأمن السيبراني في الدول الأعضاء في الاتحاد البالغ عددها 193 دولة.

يمكن تصفح وتحميل بيانات المؤشر عبر الرابط الالكتروني التالي:

www.itu.int

منهجية المؤشر

يقيّم المؤشر العالمي للأمن السيبراني المشهد العام للأمن السيبراني في الدول الأعضاء في الاتحاد البالغ عددها 193 دولة. كما يقيس مستوى التزام الدول المختلفة بالأمن الالكتروني ويوفر المعلومات الاساسية لتحليل ومقارنة أداء الدول من خلال خمسة ركائز رئيسية وهي العوامل القانونية والتقنية والترتيبات التنظيمية وبناء القدرات والتعاون. ويُمكن تفسير هذه الركائز على النحو التالي:

1. **القانون:** يقاس على أساس وجود مؤسسات وأطر قانونية تتعامل مع الأمن الالكتروني والجريمة الالكترونية في الدولة.
2. **التقنية:** تقاس على أساس وجود المؤسسات والأطر التقنية التي تتناول الأمن الالكتروني في الدولة.

3. **التنظيم:** يقاس على أساس وجود مؤسسات واستراتيجيات تنسق سياسات تطوير الأمن الالكتروني على المستوى الوطني.
4. **بناء القدرات:** يقاس على أساس وجود برامج البحث والتطوير والتعليم والتدريب للمهنيين المعتمدين ووكالات القطاع العام التي تعزز بناء القدرات في الدولة.
5. **التعاون:** يقاس على أساس وجود شراكات وأُطر تعاونية وشبكات لتبادل المعلومات بين الدول.

2. قواعد البيانات

قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية

World Development Indicators

نبذة عن قاعدة البيانات

مؤشرات التنمية العالمية هي حصيلة الإحصاءات الدولية الرئيسية التي يجمعها البنك الدولي سنوياً عن التنمية في العالم. وتتيح المؤشرات، التي تستفيد من المصادر المعترف بها رسميا والتي تشمل التقديرات الوطنية والإقليمية والعالمية، الوصول إلى حوالي 1600 مؤشر عن 217 اقتصادا تعود في بعض الأحيان إلى 50 عاما. وتساعد قاعدة البيانات المستخدمين والمحللين وواضعي السياسات والأكاديميين في الحصول على المعلومات المتعلقة بكافة أوجه التنمية.

الجهة المسؤولة عن قاعدة البيانات والموقع الإلكتروني

تصدر هذه المؤشرات من مجموعة البنك الدولي

يمكن قراءة التقرير وتصفح بيانات المؤشر عبر العنوان الإلكتروني التالي :

http://datatopics.worldbank.org/world-development-indicators

المواضيع والمؤشرات التي تغطيها قاعدة البيانات

المؤشرات الواردة في موقع مؤشرات التنمية العالمية منظمة حول ستة مواضيع: الفقر واللامساواة، والبشر، والبيئة، والاقتصاد، والدول والأسواق، والروابط العالمية. وتقدم كل صفحة مواضيعية عرضا عاما لفئة البيانات المتاحة، وقائمة من المؤشرات ذات الصلة والمعلومات عن المنهجيات المستخدمة على نطاق واسع والتحديات الحالية التي تواجه البيانات.

قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (الأونكتاد)

UNCTAD STAT

نبذة عن قاعدة البيانات

توفر هذه القاعدة إحصائيات متعددة تتيح إمكانية مقارنة المؤشرات الاحصائية الرئيسية لجل البلدان في جميع أنحاء العالم.

الجهة المسؤولة عن قاعدة البيانات والموقع الإلكتروني

يصدر هذا المؤشر عن مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (الأونكتاد)

ويمكن تصفح وتحميل بيانات المؤشر عبر العنوان الالكتروني التالي :

www.unctad.org/en/Pages/statistics.aspx

المواضيع والمؤشرات التي تغطيها قاعدة البيانات

تغطي قاعدة البيانات المؤشرات في المواضيع التالية :

- التجارة الدولية في السلع والخدمات
- الاستثمار الأجنبي المباشر
- الموارد المالية الخارجية
- تعداد السكان
- اقتصاد المعلومات
- الاقتصاد الإبداعي
- النقل البحرى

قاعدة بيانات مسح المشاريع الخاصة

Enterprise Survey Database

نبذة عن قاعدة البيانات

قاعدة بيانات «مسح المشاريع الخاصة» هي عبارة عن بيانات مستقاة من استبيان على مستوى شركات القطاع الخاص تمثل عينة تمثيلية للإقتصاد في بلد معين. وتغطي المسوحات مجموعة واسعة من الموضوعات من بينها: بيئة الأعمال، والوصول إلى التمويل، والفساد، والبنية التحتية، والجريمة، والمنافسة.

الجهة المسؤولة عن قاعدة البيانات والموقع الإلكتروني

تصدر قاعدة البيانات عن مجموعة البنك الدولي

يمكن تحميل البيانات واستخدام قاعدة البيانات عبر الموقع الإلكتروني :

www.enterprisesurveys.org

المواضيع والمؤشرات التي تغطيها قاعدة البيانات

تتناول قاعدة البيانات بيانات المسوحات التي أجريت على شركات القطاع الخاص تحت 12 مؤشر تقيس مدى تأثير هذه العوامل في أداء ونجاح الشركات في اقتصاد معين وهي:

- الفساد
- الجريمة
- التمويل
- سمات أو خصائص الشركات
- النوع
- اقتصاد الظل

- البنية التحتية
- التقنية والإبتكار
- الأداء
- اللوائح التنظيمية والضرائب
- التجارة
- القوى العاملة

قاعدة بوابة التنمية العربية

Arab Development Portal

نبذة عن قاعدة البيانات

البوابة العربية للتنمية هي مبادرة تسعى لنشر المعرفة حول التنمية في المنطقة العربية. وهي عبارة عن منصة الكترونية تفاعلية، باللغتين العربية والإنكليزية، تهدف إلى تحسين وفرة ونطاق استخدام المعلومات المتعلقة بالتنمية، ساعيةً من خلال ذلك الى دعم عملية التنمية في العالم العربي.

الجهة المسؤولة عن قاعدة البيانات والموقع الإلكتروني

مجموعة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية الوطنية والإقليمية والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

يمكن تحميل البيانات واستخدام قاعدة البيانات عبر الموقع الإلكتروني:

www.arabdevelopmentportal.com

المواضيع والمؤشرات التي تغطيها قاعدة البيانات

تعتمد على مجموعة غنية من مصادر البيانات وتغطي حاليًا 12 موضوعًا متعلقا بالتنمية في مختلف الدول العربية. تضم حاليًا قاعدة بيانات البوابة أكثر من 2000 مؤشر مستخرج من بيانات مكاتب الإحصاءات الوطنية والمنظمات الدولية. كذلك، يحتوي مستودع مواردها على أكثر من 1000 منشور.

تتوزع البيانات على المواضيع الرئيسية التالية :

- الخدمات المصرفية والمالية
- الديموغرافيا
- التعليم
- الطاقة

- البيئة
- النوع الاجتماعي
- الصحة
- العمل والتوظيف
- الاقتصاد الكلي
- الفقر
- التجارة
- المياه والأمن الغذائي

قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي

IMF Database

نبذة عن قاعدة البيانات

قاعدة بيانات تصدر عن صندوق النقد الدولي تتضمن مجموعة من البيانات والسلاسل الزمنية عن إقراض صندوق النقد الدولي وأسعار الصرف وغيرها من المؤشرات الاقتصادية والمالية.

الجهة المسؤولة عن قاعدة البيانات والموقع الإلكتروني

تصدر قاعدة البيانات عن صندوق النقد الدولي.

يمكن تحميل البيانات واستخدام قاعدة البيانات عبر الموقع الإلكتروني:

data.imf.org

المواضيع والمؤشرات التي تغطيها قاعدة البيانات

بالإضافة إلى توفر مجموعة كبيرة من السلاسل الزمنية عن إقراض صندوق النقد الدولي وأسعار الصرف وغيرها من المؤشرات الاقتصادية والمالية، توفر قاعدة البيانات أيضًا أدلة ومواد إحصائية وبيانات حول الممارسات الإحصائية في صندوق النقد الدولي وفي البلدان الأعضاء والمجتمع الإحصائي عمومًا. وفيما يلي مجموعةمن البيانات المتاحة عبر قاعدة البيانات:

- قاعدة بيانات مراقبة أسعار الصرف
- مؤشر التنمية المالية
- إحصاءات التمويل الحكومي
- قاعدة بيانات الديون الحكومية

قاعدة بيانات احصاءات منظمة التجارة الدولية

World Trade Organization Database

نبذة عن قاعدة البيانات

توفر قاعدة بيانات احصاءات منظمة التجارة الدولية WTO كافة الإحصاءات المتعلقة بالتجارة الخارجية والتعرفات الجمركية على السلع والخدمات والتكتلات التجارية بأنواعها.

الجهة المسؤولة عن قاعدة البيانات والموقع الإلكتروني

تصدر قاعدة البيانات عن منظمة التجارة الدولية.

يمكن تحميل البيانات واستخدام قاعدة البيانات عبر الموقع الإلكتروني:

www.wto.org

المواضيع والمؤشرات التي تغطيها قاعدة البيانات

توفر قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية بالإضافة الى الإحصاءات المتعلقة بالتجارة الخارجية والتعرفات الجمركية على السلع والخدمات والتكتلات التجارية بأنواعها، تحليلات وبحوث اقتصادية تهدف إلى تعميق الفهم حول اتجاهات التجارة وقضايا السياسة التجارية والنظام التجاري المتعدد الأطراف. كما توفر القاعدة إمكانية الاطلاع على المنشورات السنوية للمنظمة كتقرير التجارة العالمية والمراجعة الإحصائية للتجارة العالمية. كما وتوفر قاعدة البيانات إمكانية الاطلاع على الندوات الاقتصادية والمؤتمرات والدورات التدريبية التي تقيمها المنظمة بالتعاون مع شركائها.

قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية

International Labor Organization Statistics

نبذة عن قاعدة البيانات

توفر قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية كافة الإحصاءات المتعلقة بالعمل والبطالة حول العالم.

الجهة المسؤولة عن قاعدة البيانات والموقع الإلكتروني

تصدر قاعدة البيانات عن منظمة العمل الدولية.

يمكن تحميل البيانات واستخدام قاعدة البيانات عبر الموقع الإلكتروني:

www.ilo.org

المواضيع والمؤشرات التي تغطيها قاعدة البيانات

توفر قاعدة البيانات مجموعة من الإحصاءات المتعلقة بمختلف جوانب أسواق العمل، وتتضمن مواضيعها مؤشرات حول قوة العمل والمشاركة في العمل والعمالة غير الرسمية والبطالة والتدابير التكميلية لنقص العمالة. بالإضافة الى مؤشرات لقياس معدل ساعات العمل في مختلف انحاء العالم والحد الأدنى للأجور والفجوة بين الجنسين وانخفاض الأجور بالإضافة الى بيانات حول الإصابات التي يتعرض لها العاملون اثناء العمل وعمالة الأطفال.

قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

OECD Statistics Database

نبذة عن قاعدة البيانات

توفر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مجموعة من المؤشرات والاحصاءات وتضم إحصاءات فريدة عن الدول الأعضاء في المنظمة بالإضافة الى العديد من الدول النامية بعلاقة مع سلاسل القيمة العالمية وبيانات تجارة القيمة المضافة والعمل والاستثمار البيئي بين الدول الأعضاء وبقية دول العالم ومجموعة من المؤشرات لحرية الأسواق وغيرها.

الجهة المسؤولة عن قاعدة البيانات والموقع الإلكتروني

تصدر قاعدة البيانات عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

يمكن تحميل البيانات واستخدام قاعدة البيانات عبر الموقع الإلكتروني:

stats.oecd.org

المواضيع والمؤشرات التي تغطيها قاعدة البيانات

توفر قاعدة البيانات مجموعة من الإحصاءات أبرز مواضيعها: الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، الصحة، البطالة، توزيع الدخل، السكان، العمالة، التعليم، التجارة، التمويل، الأسعار، النظرة الاقتصادية، الدين الحكومي والإنفاق الاجتماعي.

قاعدة بيانات إحصاءات منظمة الأغذية العالمية

Food and Agricultural Organization (FAO) Database

نبذة عن قاعدة البيانات

تطور منظمة الأغذية العالمية أساليب ومعايير لإحصاءات الأغذية والزراعة، وتقدم خدمات المساعدة التقنية، وتعمم البيانات لأغراض الرصد العالمي. وتشمل الأنشطة الإحصائية في المنظمة وضع وتنفيذ منهجيات ومعايير لجمع البيانات والتحقق منها ومعالجتها وتحليلها. وتضطلع المنظمة أيضا بدور حيوي في تجميع إحصاءات الأغذية والزراعة وتجهيزها ونشرها على الصعيد العالمي، وتوفر تنمية القدرات الإحصائية الأساسية للبلدان الأعضاء.

الجهة المسؤولة عن قاعدة البيانات والموقع الإلكتروني

تصدر قاعدة البيانات عن منظمة الأغذية العالمية.

يمكن تحميل البيانات واستخدام قاعدة البيانات عبر الموقع الإلكتروني:

/http://www.fao.org/statistics/en

المواضيع التي تغطيها قاعدة البيانات

توفر قاعدة بيانات المنظمة احصاءات متكاملة في مجالات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك وموارد الأراضي والمياه واستخدامها والمناخ والبيئة والسكان ونوع الجنس والتغذية والفقر والتنمية الريفية والتعليم والصحة بالإضافة إلى مجالات أخرى كثيرة.

قاعدة بيانات منتدى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

SME Finance Forum Database

نبذة عن قاعدة البيانات

يعمل منتدى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توسيع فرص الحصول على التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة. يدير المنتدى شبكة عضوية عالمية تجمع المؤسسات المالية وشركات التكنولوجيا ومؤسسات تمويل التنمية لتبادل المعرفة وتحفيز الابتكار وتشجيع نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة.

الجهة المسؤولة عن قاعدة البيانات والموقع الإلكتروني

تصدر قاعدة البيانات عن منتدى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يمكن تحميل البيانات واستخدام قاعدة البيانات عبر الموقع الإلكتروني:

www.smefinanceforum.org

المواضيع والمؤشرات التي تغطيها قاعدة البيانات

تسجل قاعدة بيانات المؤشرات القطرية للشركات الصغيرة والمتوسطة عدد المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة المسجلة رسمياً في 155 دولة. تتضمن قاعدة البيانات أيضًا أحدث تعريفات الدولة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعدد الشركات ، وأرقام التوظيف ، والتوزيع القطاعي ، والبيانات التاريخية.

وفيما يلي بعض المؤشرات التي توفرها قاعدة البيانات:

- النسبة المئوية للشركات التي لديها حساب تدقيق أو توفير.
- النسبة المئوية للشركات التي لديها قرض مصرفي / حد ائتمان.
- ممارسة أنشطة الأعمال.
- الائتمان المحلي للقطاع الخاص (٪ من إجمالي الناتج المحلي).

- القوى العاملة .
- الشركات (٪ من الإجمالي)
- كثافة المؤسسات (لكل 1000 شخص)
- العمالة (٪ من المجموع)
- القيمة المضافة للاقتصاد (٪ من الإجمالي)
- تحديد حجم الشركة حسب عدد الموظفين
- تعريف حجم الشركة حسب الأصول (بالدولار الأمريكي)
- تحديد حجم الشركة حسب حجم التداول (بالدولار الأمريكي)

قاعدة بيانات أطلس أهداف التنمية المستدامة

The Atlas of Sustainable Development Goals

نبذة عن قاعدة البيانات

يقدم أطلس أهداف التنمية المستدامة والذي يتم إعداده من قبل مجموعة البنك الدولي ، الخرائط والمخططات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. يناقش الاتجاهات والمقارنات وقضايا القياس باستخدام تصورات البيانات التي يمكن الوصول إليها والقابلة للمشاركة.

الجهة المسؤولة عن قاعدة البيانات والموقع الإلكتروني

تصدر قاعدة البيانات عن مجموعة البنك الدولي.

يمكن تحميل البيانات واستخدام قاعدة البيانات عبر الموقع الإلكتروني:

/http://datatopics.worldbank.org/sdgatlas

المواضيع والمؤشرات التي تغطيها قاعدة البيانات

تعتمد البيانات التي توفرها قاعدة البيانات على "مؤشرات التنمية في العالم"، وهي عبارة عن تجميع للبيانات خاصة في البنك الدولي لإحصاءات قابلة للمقارنة دولياً حول التنمية العالمية ونوعية حياة الناس. وفي هذا الإطار، تم اختيار المؤشرات ذات الصلة لتوضيح الأفكار المهمة لكل من أهداف التنمية المستدامة.

قاعدة البيانات الجزئية المفتوحة

Open Access Micro Data Initiation (OAMDI)

نبذة عن قاعدة البيانات

نتجت قاعدة البيانات عن مبادرة لمنتدى البحوث الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا Economic Research Form في عام 2014 بهدف توفير قواعد بيانات تفصيلية تغطي الدول العربية وتركيا وإيران.

الجهة المسؤولة عن قاعدة البيانات والموقع الإلكتروني

تصدر قاعدة البيانات عن منتدى البحوث الاقتصادية منذ عام 2014.

يمكن تحميل البيانات واستخدام قاعدة البيانات عبر الموقع الإلكتروني:

www.erfdataportal.com

المواضيع والمؤشرات التي تغطيها قاعدة البيانات

تتيح قاعدة البيانات النفاذ إلى نتائج مسوحات الدخل والأسرة والصحة والعمل والتعليم العالي، بالإضافة إلى مسوحات المشروعات الصغيرة والمتوسطة والبيانات الصناعية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO.

قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة الخارجية

COMTRADE Database

نبذة عن قاعدة البيانات

توفر قاعدة البيانات ببيانات التجارة الخارجية التفصيلية لأكثر من 170 دولة.

الجهة المسؤولة عن قاعدة البيانات والموقع الإلكتروني

تصدر قاعدة البيانات من الأمم المتحدة.

يمكن تحميل البيانات واستخدام قاعدة البيانات عبر الموقع الإلكتروني:

comtrade.un.org

المواضيع والمؤشرات التي تغطيها قاعدة البيانات

تغطي قاعدة البيانات إحصاءات التجارة الخارجية للسلع والخدمات بشكل تفصيلي. وتحتوي على أكثر من ثلاثةمليارات إحصاء منذ عام 1962 مفصلة حسب التصنيف الدولي للسلع والخدمات وحسب الشركاء التجاريين للدول.

قاعدة بيانات أطلس التعقيد الاقتصادي

The Atlas of Economic Complexity

نبذة عن قاعدة البيانات

تتيح قاعدة البيانات, بيانات عن مستوى التعقيد الاقتصادي للدول بالاعتماد على تنوع انتاجها وصادراتها ومحتواها التقاني، بالإضافة إلى تصنيف الدول والسلع حسب مستوى التعقيد الاقتصادي.

الجهة المسؤولة عن قاعدة البيانات والموقعين الإلكترونيين

تصدر قاعدة البيانات عن جامعتي Harvard و MIT في الولايات المتحدة.

يمكن تحميل البيانات واستخدام قاعدة البيانات عبر الموقعين الإلكترونيين:

atlas.media.mit.edu

atlas.cid.harvard.edu

المواضيع والمؤشرات التي تغطيها قاعدة البيانات

تغطي هذه القاعدة، البيانات التقليدية للتجارة الخارجية للدول بالإضافة إلى تصنيف وترتيب السلع والدول حسب مستوى التعقيد الاقتصادي. وتتيح قاعدة البيانات كذلك تقييم مستوى التنويع الاقتصادي للدول بالاعتماد على منهج فضاء السلع Product Space والذي يسمح بتحديد المسارات التنموية من خلال اختيار الأنشطة الاقتصادية القابلة للتطوير.

المعهد العربي للتخطيط بالكويت

صندوق البريد 5834 صفاة 13059 دولة الكويت

(965) 24842935 : (965) 24843130 24844061 :

api@api.org.kw - www.arab-api.org

/APIKW

@Arab_API

@Arab_API

Arab Planning Institute

Arab Planning Institute

www.arab-api.org